Journal of Administration and Economics Vol. (special issue) 2023 ISSN P.2221-5794 ISSN E.2790-2910

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الادارة والاقتصاد
المؤتمر العلمي السادس عشر 2023

أهمية القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في العراق

The Importance of the Agricultural Sector to Achieve Food Security in Iraq

أ.م.د مزاحم ماهر علي	أ.م.د سعد أحمد النعيمي	أ.د عبد الجبار خضر بخيت
Dr. MOZAHIM MAHER ALI	SAAD AHMED ALNUAIMI	Dr. ABDUL-JABBAR
mahrmzahm854@gmail.com	saad.alnuaimi@.edu.krd	a.khader@uom.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد	جامعة جيهان – دهوك	جامعة المشرق
009647700122008	009647739337770	009647711200850

المستخلص

يعدّ الأمن الغذائي من أهم القضايا التي يجب معالجتها في جميع البلدان سواء كانت متقدمة أو نامية. وتجدر الإشارة إلى أن الدول المتخصصة بالزراعة قد دعمت الأمن الغذائي للمصالح العامة والشركات من خلال القضاء على "تدمير الفقر والجوع" كأحد الأهداف الأولى للأمم المتحدة في الألفية الثالثة. وتتطلع هذه الدول ومن بينها العراق إلى تحقيق هذا الهدف في حدود مواردها الاقتصادية، لكن هناك متغيرات اقتصادية محلية تؤثر على الإنتاج الزراعي المحلي وتحول دون تحقيقه. تتبع أهمية هذا البحث في العراق من عدم وجود رؤية واضحة للسياسة الزراعية المطلوبة لتعزيز الواقع الزراعي في أعقاب التطورات السياسية والاقتصادية للبلاد بعد عام 2000. والسياسات الخارجية لدول الجوار، والتي نتج عنها خسائر هائلة بسبب عدم توفر الكمية الكافية من المياه، فضلاً عن قلة هطول الأمطار. كل هذه المتغيرات كان لها تأثير كبير على تنمية قطاع الزراعة. الأمر الذي دفع الباحثين إلى إجراء هذه الدراسة من أجل إظهار التحديات التي يواجها هذا القطاع الحيوي في العراق باعتباره العمود الفقري للتنمية الزراعية المستدامة على المدى الطويل. في ضوء التحولات الاقتصادية السريعة في العراق. حيث تم استخدام المنهج الوصفي المنطقي لتوضيح الجوانب المفاهيمية ، وكذلك الواقع الاقتصادي للقطاع الزراعي ، من أجل الوصول إلى استنتاجات وتوصيات تهدف وتنشد رفع الأداء وتطوير القطاع الزراعي في العراق.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة , الأمن الغذائي في العراق , القطاع الزراعي في العراق, الطموحات المستقبلية

Abstract

Food security is one of the most important issues that must be addressed in all countries, whether developed or developing. It should be noted that agricultural nations have backed food security for both public and private purposes by making "the abolition of poverty and hunger" one of the United Nations' first Millennium Goals. These nations, including Iraq, are hoping to attain this aim within the constraints of their economic resources, but local economic variables impact agricultural productivity and make it impossible to achieve.

The significance of this research in Iraq derives from the lack of a clear vision of agricultural policy necessary to improve the country's agricultural reality following the country's political and economic events after 2000. And neighboring nations' foreign policy, which resulted in enormous quantities owing to a lack of appropriate water as well as a lack of rainfall.

All these variables had a significant impact on the development of the agricultural sector. This prompted the researchers to conduct this study to show the challenges faced by this vital sector in Iraq as the backbone of sustainable agricultural development in the long term. As well as the economic reality of the agricultural sector, in order to reach conclusions and recommendations aimed at raising the performance and developing the agricultural sector in Iraq.

Keywords: Sustainable development, food security in Iraq, Agricultural Sector in Iraq, future ambitions.

1-1-1 المقدمة

يمتلك العراق معظم مقومات الإنتاج الزراعي من الأراضـي الصـالحة للزراعة والمياه من نهري دجلة والفرات، والأيدي العاملة والخبراء في مجال الزراعة فضـلا عن رؤوس الأموال ولكن هذه الإمكانيات بعد عام 2000 غير مسـتغلة في خدمة البلد على الرغم من كل ذلك فقد حصـل تدهور وتراجع الإنتاج الزراعي بسبب الإغراق في الاسـتيراد من الخارج ،وعدم الدعم والتمويل اللازم لهذا للقطاع الزراعي والذي يمثل نسـبة جيدة من هيكل الاقتصـاد العراقي، مما أدى إلى انخفاض مستويات الإنتاج النباتي والحيواني ، كذلك انخفاض مستويات الإدارة الزراعية، وارتفاع أسعار الأسمدة والمبيدات وضعف استخدام التقنيات الزراعية المستخدمة في القطاع، فضلا عن ارتفاع أسعار الوقود كل هذا ساهم في تردي الإنتاج الزراعي(النباتي والحيواني).لذا يتوجب وضـع الية للعمل من أجل زيادة نسـبة الاكتفاء الذاتي ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي للبلد.

إذ يعد تحقيق الأمن الغذائي من المواضيع التي تحظى بأولوية في مختلف الدول سواء كانت متقدمة أم نامية وكذلك فأن المنظمات الدولية الزراعية المتخصصة قد اعطتها أهمية خاصة من خلال جعل أول أهداف الألفية الثالثة للأمم المتحدة هو "القضاء على الفقر المدقع والجوع" . وتسعى هذه الدول ومن ضمنها العراق ومن خلال ما تمتلكه من موارد اقتصادية لتحقيق ذلك إلا أنه هنالك العديد من المتغيرات الاقتصادية المحلية تؤثر في الإنتاج الزراعي المحلي وتعيق تحقيقه هذا من جانب ومن جانب آخر هناك متغيرات اقتصادية دولية تساهم في التأثير في النشاط الاقتصادي لمختلف قطاعاته ومنها القطاع الزراعي ولا سيما أن العراق يغطي احتياجاته الغذائية لأهم المجموعات الغذائية الرئيسة عن طريق الاستيرادات.

1-1-2 أهمية البحث

تنحدر أهمية البحث في وجود قصور في الإنتاج الزراعي وحصول تدهور كبير وخطير فيه وعدم تلبية متطلبات الأمن الغذائي للعراق خلال المدة (2000-2020) ,ومن أهم أسبابه وجود تدهور في الأراضـي الزراعية ومشاكل المياه من حيث نوعية المياه وكمياتها والتصـحر وضـعف الدعم الحكومي للمزارعين وضـعف الاسـتثمار الزراعي الحكومي والخاص فضـلا عن ارتفاع أسـعار مكونات الحزمة التكنولوجية وأسـعار المشـتقات النفطية وسـياسـة الإغراق السـلبي وضـعف الإنتاجية الزراعية والتلوث البيئي.

1-1-3 مشكلة البحث

لم يستطيع العراق الوصول إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة, وذلك لوجود الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي عصفت في البلاد خلال العقود الماضية من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحالي،

وذلك نتيجة غياب الرؤية الواضحة والشفافية للخطط الاقتصادية وعدم اللجوء إلى معالجة السلبيات حسب سلم الأولويات، وبالتالي فأنه لا يمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة بمعزل عن التنمية الاقتصادية.

هذا فضلا عن التراجع الكبير والواضح في القطاع الزراعي في العراق متمثلا بتدني نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث إن طيلة سنوات البحث كانت نسبة المساهمة متدنية جدا. وكذلك الانخفاض الفعلي لنسب الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية خلال مدة الدراسة.

1-1-4 فرضيات البحث

إن سوء استغلال واستثمار الموارد الطبيعية والمالية أدى إلى تدهور القطاع الزراعي في العراق.

1-1-5 الحدود المكانية والزمنية وأسلوب البحث

اعتمد البحث على أسلوب التحليل الوصفي الإحصائي للمعلومات المتاحة من المصادر الرسمية وخاصة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ووزارة الزراعة للقطاع الزراعي في العراق للمدة 2000-2020 وحسب البيانات المتوفرة حاليا.

1- 2 الجانب النظري للبحث

1-2-1 مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

إن الاهتمام بالتنمية المستدامة برز في البداية الأولى من الثمانينات في القرن الماضي والتي طرحت على أنها نموذج تنموي بديل يأخذ في اعتباراته قدرات النظام البيئي وإمكانياته ،وقد اتضح في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي صدر عام 1981 وكان عنوانه الاستراتيجية الدولية لكيفية المحافظة على البيئة، والتي عرفت فيما بعد بالتنمية المستدامة وهي "السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الانسانية مع الأخذ بنظر الاعتبار قدرات وامكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة"[1]. ثم توالت التعاريف لمفهوم التنمية المستدامة وكانت أكثرها رواجا هي في كتاب مستقبلنا المشترك our common Future عام 1987،والذي صدر من اللجنة العالمية للتنمية والبيئة (**WCED**). والذي يعرف أيضا بتقرير برونتلاند، إذ يشير هذا التقرير إلى أن التنمية المستدامة هي "عملية تلبية احتياجات الأجيال الحالية بدون تهديد أو مساومة على الامكانات المتاحة للأجيال المقبلة"[2] . أن هذا التعريف يركز على النمو المستقبلي والنوعية الكلية للحياة التي تعتمد بصورة أساسية التوازن ما بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي [3] , لقد جاء تقرير الموارد العالمية والذي نشر عام 1992 حيث خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، إذ حاول توضيح مفهوم التنمية المستدامة من خلال إجراء مسح شامل لاهم التعريفات واستطاع حصر (20) تعريفاً واسع التداول للتنمية المستدامة.

وعند بداية عقد التسعينات من القرن العشرين ظهر مفهوم جديد هو التنمية البشرية، الذي تبناه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وذلك على أثر صدور التقرير الأول للتنمية البشرية عام 1990 الذي نص على أن التنمية البشرية تعني "عملية

1- عبد الخالق عبد الله، " التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية, العدد (167) ، 1992 ، ص239 , ص245.

(2) Michael Todaro , "Economic Development" New York, University, Lonmoan. Londorn, 1997 .P 72

3- عبد الخالق عبد الله ، " التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية" ، مصدر سابق ، ص245.

توسيع الخيارات المتاحة للناس وتتمثل هذه الخيارات في العيش لحياة طويلة وصحية، والحصول على المعارف، والموارد الضرورية لتوفير مستوى المعيشة المناسب"[4]. لقد اصدر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عام 1993 تعريفاً آخر للتنمية البشرية ،وهو "تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس ،ويقصد بتنمية الناس أي استثمار القدرات البشرية في مختلف القطاعات مثل التعليم أو الصحة أو الخدمات الاجتماعية أو القطاعات الأخرى ،ولكي يتمكنوا من الحصول على فرص العمل المناسبة لهم ،أما التنمية من أجل الناس فهي تهدف إلى توزيع ثمار ونتائج النمو الاقتصادي على كل الناس توزيعاً عادلاً، في حين أن مفهوم بواسطة الناس يذهب إلى إعطاء كل الأفراد الفرصة للمشاركة في تحقيق وبلوغ الأهداف التنموية [5] .

وفي تطور لاحق لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي تم التطرق لمفهوم التنمية البشرية المستدامة" والتي تعنى بتوسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين راس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأجل درجة ممكنة من العدالة من أجل تلبية احتياجات الأجيال الحالية بدون تعريض احتياجات الأجيال المستقبلية للخطر" [6] . (انظر الجدول 1).

إن هذا المفهوم يتضمن ثلاث مصطلحات تنمية وبشر واستدامة، هو ما يعني بعيداً عن اشكالية مفهوم التنمية قفزة جديدة إذ انتقل من التنمية الشاملة المحددة المعالم الواضحة الأهداف أو المتسلسلة الخطى إلى تنمية بشرية ذات صفة توزيعية للمنافع والعمل على جعل هذا التوزيع للمنافع ذات الصفة المؤسسية في المناهج التنموية للبلد [7].

جدول رقم (1) ابعاد التنمية البشرية كما حددتها تقارير التنمية البشرية

أبعاد التنمية المستدامة	محتويات التنمية المستدامة	متطلبات التنمية المستدامة
تنمية الناس	تنمية الموارد البشرية	الاستثمار في البشر
التنمية من أجل الناس	التنمية الاقتصادية	العدالة في التوزيع
التنمية بالناس	وضع استراتيجية ملائمة	المشاركة في إدارتها

المصدر :د. محمد محمود الإمام ، الابعاد المجتمعية للتنمية البشرية في الوطن العربي ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية

يتضح من الجدول أعلاه بأن التنمية قد مرت بمراحل عديدة خلال العقود الأربعة الماضية من القرن العشرين، فكان لكل عقد من العقود همومة وافكاره ومزاياه، وبالتالي فأن مفهوم التنمية تبلور طبقاً لتلك الأفكار والحاجات، وأما في نهاية عقد التسعينات من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون ونتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في مجال البيئة إذ تم تدهورها وإزالة البساط الأخضر عن الأراضي في مناطق عديدة من العالم وخاصة في الغابات الاستوائية واستخدام الأسمدة

4– سالم توفيق النجفي، و د. اياد بشير، "البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة" , كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل , مجلة تنمية الرافدين, المجلد (25), العدد (73) , 2003 , ص41 .

5–البرنامج الانمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، الأمم المتحدة ، 1993 ، ص3.

6 – صلاح عبد الحسن، "الإطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ،2000 ، ص80 .

7 – عبد الجبار محمود، "التنمية والتنمية البشرية المستدامة النشوء والارتقاء الإشكالي"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية ، بغداد ، بيت الحكمة ، 2000 ، ص108 .

والمبيدات الكيميائية على نطاق واسع في الإنتاج الزراعي فأن الحاجة دعت إلى ايجاد إستراتيجية يمكن من خلالها تطوير الإنتاج الزراعي، مع المحافظة على سلامة البيئة والموارد للأجيال كافة، فكانت للتنمية الزراعية المستدامة دور مهم وحيوي وذلك لأنها مزجت بين الإنتاج الزراعي والمحافظة على البيئة والإنسان واستدامة الموارد للأجيال كافة.

لقد شهد العالم خلال العقدين الماضيين من القرن العشرين تراجعاً خطيراً في البيئة فقد تزايد التلوث في الهواء، والأراضي، والماء ووصل إلى الانهار وكذلك المياه الجوفية العذبة ,فضلا عن تزايد الكثافة السكانية في المدن وتزايد حجم النفايات والمخلفات، رغم أن كل دول العالم تلقي بمخلفاتها في أماكن بعيدة عن المدن، إلا أن الدول الصناعية هي مصدر الجزء الأكبر من الفضلات والنفايات لأن لديها مشاريع صناعية ضخمة ملوثة للبيئة.

ولم تعد نفايات الدول الصناعية مقتصرة على الفضلات الانسانية التي مهما تزايدت فأنه يمكن التعامل معها بل أصبحت هذه الدول هي المصدر الأساسي لمعظم النفايات الخطرة كالنفايات النووية والكيميائية والصناعية وغيرها من النفايات غير التقليدية التي لا يمكن اعادة استعمالها أو حرقها، أو حتى ردمها اعتيادياً كالفضلات البشرية والعضوية، وتسعى الدول الصناعية باستمرار إلى تصدير نفاياتها إلى الخارج وبخاصة إلى الدول النامية[8]. ولذلك فأن قضية التنمية الزراعية المستدامة نالت اهتمام الغالبية العظمى من المنظمات الدولية ومفكري دول العالم، وخاصة بعد التغيرات المناخية وتزايد ظاهرة الاحتباس الحراري، ولابد من الإشارة هنا إلى أن عقد الثمانينات من القرن العشرين كان أكثر العقود دفئاً، ويأتي معظم الارتفاع في درجات الحرارة نتيجة تلوث الهواء بغازات الاحتباس الحراري. "إن ارتفاع درجة حرارة الأرض أدت إلى ذوبان الجبال الجليدية التي سوف تؤدي إلى ارتفاع مستويات البحار مما يؤدي إلى تدفق المياه المالحة إلى الانهار العذبة، وكذلك تدفق المياه الجوفيه، كما أن التغيرات المناخية ستؤدي إلى تعرض مناطق عديدة من العالم إلى الجفاف، وتعرض مناطق اخرى إلى سقوط امطار غزيرة في غير موسمها"[9]. وان هذه التغيرات في الاحوال البيئية سوف يقود إلى تعرض مساحات واسعة من الأراضي الزراعية إلى التدمير، الأمر الذي ينعكس على تشريد أعداد جديدة من السكان وخلق عشرات الآلاف من اللاجئين البينيين.

إن كل دول العالم تعاني من التغيرات المناخية، إلا أن الدول النامية سوف تعاني بشدة لأنها غير قادرة على مواجهة تلك التحديات وذلك لأنها لا تمتلك القدرات التكنولوجية والمالية المطلوبة, لذلك فمن الضروري عرض بعض المفاهيم التي توضح ماهية التنمية الزراعية أولاً، ومن ثم التطرق إلى تعريف التنمية الزراعية المستدامة." لقد احتل موضوع التنمية الزراعية أهمية بارزة في الكثير من الادبيات الاقتصادية وذلك لأهمية القطاع الزراعي ودوره الفعال في توفير سبل العيش وتوليد الدخول إلى الآلاف من السكان في هذا القطاع الحيوي، فلقد تم تعريف التنمية الزراعية بانها "مجموعة من الإجراءات والأساليب التي يكون لها دور كبير وفعال في التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني ككل وبالأخص في بعض الدول النامية" [10] ، ويمكن أن نفهم التنمية الزراعية على أنها" تحسين الإنتاج الزراعي كماً ونوعاً من خلال إحداث ثورة تكنولوجية في طرق ووسائل الإنتاج المتبعة عن طريق الاعتماد على تنظيم الإنتاج، بما ينسجم مع الخطة الاقتصادية العامة والقضاء على

8() عبد الخالق عبد الله ، "التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية" ، مصدر سابق ، ص239 .

9() محمد عبد البديع ، " اقتصاد حماية البيئة" ، مجلة مصر المعاصرة ، مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العددان ، 419، 420، 1990 ، ص12 .

10–علاء وجيه مهدي ، "دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق محافظة نينوى أنموذجياً " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005، ص6.

إشكال الاستغلال في الإنتاج وعلى مشكلة الفقر بين الفلاحين بتوفير حد أدنى من مستوى المعيشة للعاملين في الزراعة كافة وإحداث ثورة اجتماعية وثقافية وصحية في الريف إلى جانب الثورة التكنولوجية"[11].

وعلى الرغم من أهمية التنمية الزراعية فأنه لم يعد من الممكن أن تهتم السياسات الزراعية بأهداف الإنتاج فقط، إذ وجدت رؤية جديدة للتنمية في القطاع الزراعي ذات إبعاد أكبر من الإنتاج والاستهلاك تولي الجانب البيئي اهتماماً واسعاً وتلبي احتياجات الجيل الحاضر وأجيال المستقبل، وعلى ضوء تلك الرؤية تم تعريف التنمية الزراعية المستدامة .

ومن التعاريف المعروفة فهنالك تعريف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) ,إذ تعرف التنمية الزراعية المستدامة " بانها إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، إذ تضمن المؤسسات، والتقنيات، والمتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية. أن هذه الإستراتيجية يجب أن تعمل على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية كما يجب أن تكون مقبولة تقنياً واقتصادياً من المجتمع " .[12]

أما تعريف اليونسكو للتنمية المستدامة الذي جاء ضمن وثائقها" بأنها هنالك ضرورة ملحة توجب على كل جيل أن يخلف وراءه مجموعه ملائمة من موارد المياه والتربة النقية غير الملوثة ,كما كان حالها عندما وصلت إليه وعلى أن يخلف وراءه عينات لكل الحيوانات التي وجدها على الأرض " [13] ، وعرفت أيضا على أنها "مجموعة من السياسات والإجراءات التي تقدم لتغيير بنيان أو هيكل القطاع الزراعي، بما يؤدي إلى تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية الزراعية ويهدف إلى رفع معدل الزيادة في الدخل القومي وتحقيق مستوى معيشة مرتفع لأفراد المجتمع في الأجيال المختلفة دون الاضرار بالبيئة" [14] .

1- 2 -2 أهداف التنمية الزراعية المستدامة :

إن احد أهداف التنمية المستدامة هو أن تحقيق التنمية الزراعية المستدامة لها دور بارز وأهمية خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الاقتصاد الوطني," وذلك عن طريق التنوع في الصادرات وعدم الاعتماد على مصدر واحد في توليد الدخل القومي ،كما أن القطاع الزراعي يلعب دورا أساسياً في تلبية الحاجات الأساسية للسكان ومجابهة الطلب المتزايد على الغذاء، والحفاظ على التوازن البيئي" [15] ، عن طريق تخليص الهواء من نسبة كبيرة من ثاني أوكسيد الكاربون الذي تستخدمه النباتات في عملية التمثيل الضوئي (تكوين الغذاء) ومن ثم طرح الأوكسجين المفيد للكائنات الحية كافة" فضلاً عن استيعابه الجزء الأكبر من الايدي العاملة كونه نشاطاً اقتصادياً كثيف العمل، وتمثل الصادرات الزراعية مكانة بارزة في التجارة الخارجية وبخاصة إذا استبعدنا أثر الصادرات النفطية في الدول النامية المصدرة للنفط ومنها العراق" [16] ." أن الزراعة المزدهرة تمثل المحور الأساسي في القضاء على الفقر والجوع في الدول النامية والتعجيل بالنمو الاقتصادي "

11-علاء وجيه مهدي ، "دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق محافظة نينوى أنموذجياً " ،المصدر نفسه ، ص7.

12- محمود الاشرم ، " التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة" ، الطبعة الاولى ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص50

13- سالم توفيق النجفي ، و د . اياد بشير ، " البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة" ، مصدر سابق ، ص40 .

14- بهجت محمد ابو النصر ، " دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية" ، وقائع المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي للفترة 14-16 اكتوبر ، 2003 ، الاردن ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2003 ، ص308 .

15-البنك الدولي،" العولمة الاشتمالية والمستدامة" ، التقرير السنوي ، واشنطن ، البنك الدولي ، 2008، ص16 .

16-البنك الدولي ، الزراعة من اجل التنمية" ، تقرير عن التنمية الزراعية عام 2013، واشنطن، البنك الدولي ، 2013،ص24 .

[17]،حيث إن القطاع الزراعي يلعب دوراً أساسياً في تأمين مسألة الأمن الغذائي لمجمل السكان، فلذلك ينبغي أن تكون هناك إستراتيجية واضحة للتنمية الزراعية المستدامة ، إذ لابد من الإشارة هنا إلى أن عملية الوصول إلى الأهداف المرجوة قد تختلف من دولة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى في ضوء العديد من المتغيرات، كطبيعة ونوعية النشاط الاقتصادي، وطبيعة المرحلة الاقتصادية والظروف الاجتماعية التي يمر بها البلد.

ومما تقدم في أعلاه نستطيع القول إن البرامج التنموية الزراعية تهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية [18].

1- زيادة إجمالي الناتج الزراعي بصورة عامة وفقاً لطبيعة الطلب على المحاصيل الزراعية المختلفة ومتطلبات التجارة الخارجية سواء من خلال التوسع في الرقعة القائمة أو تطوير إنتاجية المشروعات القائمة.

2- تحسين مستوى الدخل الفردي والمعيشي للعاملين في القطاع الزراعي.

3- ضرورة العمل على زيادة إنتاجية الموارد الاقتصادية الزراعية المستخدمة، وبالأخص كفاءة العمل الزراعي . إذ غالباً ما يتسم العمل الزراعي في الدول النامية بانخفاض كفائتة مقارنة بمثيلة في الدول المتقدمة.

4- الاهتمام بالبيئة الريفية من خلال توفير الخدمات الأساسية كافة والبنى التحتية فيها.

5- ضرورة العمل على تطوير الثروة الحيوانية وزيادة منتجاتها وتطوير وتصنيع المنتجات الحيوانية والنهوض بأساليب تسويقها وتحسين البنى التحتية في الريف وتحقيق فائض اقتصادي يمكن استعماله للنهوض بالقطاع الصناعي.

6- ضرورة العمل على حماية البيئة من التلوث والتي تعتبر من الأهداف الرئيسية في سياسات التنمية الزراعية المستدامة في القطاع الزراعي.

2- الجانب التطبيقي للبحث

2-1 الواقع الفعلي للقطاع الزراعي في العراق

تستند الزراعة العراقية إلى مقومات وثروات طبيعية مهمة تشكل الأساس في العملية الزراعية في مقدمتها المياه والأرض الملائمة للزراعة، فضلا عن القوى العاملة التي احترفت الزراعة لسنين عديدة. ويواجه القطاع الزراعي العراقي جملة من التحديات يمكن إجمالها بما يلي :

1. تدني إنتاجية الأرض

وسببها عوامل كثيرة ومتداخلة غالبا ما تكون مشتركة ومن أهمها (تملح وتغدق الترب، التصحر، قدم المكننة الزراعية ، قلة الأسمدة الكيميائية) .

2. شحة مياه الزراعة

"إذ يواجه القطاع الزراعي في العراق شحة حقيقية ومتفاقمة في موارده المائية، وذلك بسبب قلة الإيرادات المائية من دول الجوار وتوقف قسم منها، و مشاكل انحسار المياه من حيث الكمية وتلوثها ,فضلا عن سوء استخدام المياه في الري بدون استخدام الوسائل" [19] .

17- فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي" ، الأردن، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2004، ص118.

18- سالم توفيق النجفي، "التنمية الاقتصادية الزراعية" ، الموصل ، مطبعة دار الكتب للطباعة، والنشر ، 1987 ، ص 190- 193 .

19 -إياد كاظم عيدان الطائي ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بغداد ، 2010 ، ص 137.

3. التلوث البيئي

إن التلوث البيئي يقســـم إلى عدة اقســـام مثل تلوث المياه وتلوث الهواء وتلوث الأرض، حيث أن تلوث المياه يعود للأسباب الآتية:

1. بناء العديد من الخزانات والسـدود من قبل الدول المجاورة للعراق (المنبع لأنهر العراق),والتي من شـأنها أن تزيد من تركز الأملاح فيها بسبب عمليات التبخر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة صيفا.
2. تراكم الأملاح والمواد الكيمياوية العالقة في التربة بسبب قيام دول المنبع بغسل التربة من الأملاح وكذلك بسبب الأسمدة الكيمياوية المستخدمة في الزراعة.
3. "استعمال نهري دجلة والفرات نتيجة لرمي مخلفات المدن والصناعة والصحة من المياه الثقيلة والمواد الضارة في مجرى النهرين"[20].

اما تلوث الهواء فيعود إلى الأسباب الآتية:

1. في عام 1991 ونتيجة للعدوان الثلاثيني على العراق وما نجم عنه من رمي المتفجرات من الإشعاعات وانبعاثات مضرة بالإنسان والحيوان والنبات.
2. الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 ومانجم عنه من تدمير أغلب المنشـآت العسـكرية والصـناعية والبنى التحتية وذلك باستخدام الأسلحة المحرمة دوليا التي أسهمت في تلوث الهواء من خلال الاشعاعات والغازات.
3. قيام الاحتلال الأمريكي بتجريف مساحات واسعة من البساتين بحجة الإرهاب [21].
4. "زحف الصـحراء وتوسـعها على حسـاب الأراضـي الزراعية وعدم كفاية برامج مكافحة التصـحر لإيقاف تقدمه وتوسع انتشاره" [22] .

2-2 أهمية القطاع الزراعي وأثره في النشاط الاقتصادي

2-1 القطاع الزراعي في العراق ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصـادية وذلك بسـبب قيامه بتوفير مسـتلزمات التنمية الاقتصادية في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لذا فأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج الزراعي ، والاختناقات التي تحدث في القطاع الزراعي تمتد اثارها إلى بقية القطاعات الاقتصـادية الأخرى , حيث يعتبر القطاع الزراعي احد مصادر التمويل الأساسية لما تحتاجه القطاعات الأخرى من مواد أولية أو مواد وسيطة وحتى تامة الصنع لاستخدامها كمدخلات للحصول على سلع نهائية منتجه من القطاعات الأخرى .

أن التنمية الزراعية تعتبر حلقة أسـاسـية من حلقات تحقيق التنمية الاقتصـادية " إذ أن الجزء الأكبر من دخله القومي يعتمد على تصدير النفط الخام ، لكن التغييرات الحاصلة في الاسعار الدولية لأسواق النفط جعلت العراق منكشفا للخارج

20 - بلاسم جميل خلف ، اهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014 ، ص 5-6.

21 - بلاسم جميل خلف ،نفس المصدر ، ص 7.

22- علي , مزاحم ماهر ، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990-2010) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (العدد:38) ، كلية الإدارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، 2012 ,ص 4.

ومعرضـــا إلى الضـــغوط الأجنبية .لذلك فأن الظروف الراهنة تحتم على العراق إعطاء أولوية واهتمام أكبر للقطاع الزراعي لكونه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة " [23] .

أن للزراعة دور واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد، فالقطاع الزراعي كثير التنوع في إنتاجه مثل محاصـيل الحبوب والخضـروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشـكالها المختلفة، سـواء كانت للاسـتهلاك الغذائي المباشـر أو كمدخلات للصـناعات التحويلية. وكذلك "يحتل القطاع الزراعي دورا مهما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية وكيفية استخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصـادية، وذلك عن طريق التوسـع في المحاصـيل التصـديرية، لذا فأن تنمية القطاع الزراعي في العراق وتطويره يجب أن تمثل أهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشـــر عن الإيفاء بمتطلبات العراق الغذائية ، والذي يمثل الدفعة القوية الأولى في النشـــاطات الاقتصـــادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية"[24] .

ينصرف المفهوم التقليدي للتنمية الاقتصادية على أساس الزيادة السريعة والمستمرة في متوسط دخل الفرد وعبر مدة زمنية طويلة ، وقد عرفها بعضهم بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي الإجمالي قادرا على توليد زيادات متواصلة من الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح (5–7)% سنويا ، لذلك فأن التنمية هي العملية التي يتم من خلالها تحقيق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال مدة زمنية محددة, أما النمو فيتمثل في الزيادة في الناتج من السلع والخدمات[25] . والجدول (2) يمثل نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

جدول رقم (2)

متوسط نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية للمدة (2006-2020)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	عدد السكان الف نسمة	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي(بالألف دينار)
2006	5,568,985.7	28,810	193.3
2007	5,494,212.4	29,682	185.1
2008	6,042,017.7	31,895	189.4
2009	6,832,552.1	31,664	215.8
2010	8,366,232.4	32,490	257.5
2011	9,918,316.8	33,338	297.5
2012	10,484,949.3	34,208	306.5
2013	13,045,856.4	35,096	371.7
2014	13,128,622.6	36,005	364.6
2015	8,160,769.7	35,213	231.8
2016	7,832,046.9	36,169	216.5
2017	6,598,384.7	37,140	177.7
2018	7,572,265.1	38,124	198.6
2019	10,411,174.4	39,128	266.1
2020	11,716,003.5	40,150	291.8

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2016– 2021).

23 - علاء وجيه مهدي النعمة ، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، رسـالة ماجسـتير مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل ، 2005 ، ص 4.

24 - سـلام منعم زامل الشـمري ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصـادر الدخل القومي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصـادية والادارية ، (العدد:18) ، جامعة واسط ، 2015 , ص5.

25 - زينة اكرم عبد اللطيف النداوي ، تحليل القطاع الزراعي في العراق واسـباب تدهوره للفترة (1990-2010) ، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ، 2011، ص 18.

2- النسبة المئوية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي :-

إن مؤشر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لديه كثير من الاستخدامات, ولكن أهم هذه الاستخدامات هو قياس أداء النشاط الاقتصادي لاقتصاد في أي بلد ،لذلك فأن الارتفاع أو الانخفاض لهذا المؤشر يشير إلى ارتفاع أو انخفاض الأداء الاقتصادي في البلد بشكل عام .

من المعروف علميا أن نمو هذا المؤشر يعني انخفاض في معدلات البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار ونجاح السياسة الاقتصادية من خلال الاستخدام الناجح للموارد الاقتصادية المتاحة " وذلك لأن هذا القطاع يضم أكثر من 30% من القوى العاملة في الاقتصـــاد العراقي ، ويوفر الدخل لأكثر من ثلث ســـكان العراق حاليا ، وهذا يعني أن المســـتوى المعاشي لهذه النسبة الكبيرة من السكان يتأثران بتغير مخرجات هذا القطاع لكونها تشكل الدخول الحقيقية للعاملين" [26] .

والجدول (3) يوضح ذلك :-

جدول رقم (3)الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2006 – 2020) (مليون دينار)

الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2006-2020)			
السنوات	الناتج المحلي للقطاع الزراعي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	نسبة المساهمة للقطاع الزراعي نسبة مئوية %
2006	5,568,985.7	95,587,954.8	5.83
2007	5,494,212.4	111,455,813.4	4.93
2008	6,042,017.7	157,026,061.6	3.85
2009	6,832,552.1	130,642,187.0	5.23
2010	8,366,232.4	167,093,204.4	5.01
2011	9,918,316.8	217,327,107.4	4.56
2012	10,484,949.3	254,225,490.7	4.12
2013	13,045,856.4	273,587,529.2	4.77
2014	13,128,622.6	266,332,655.1	4.93
2015	8,160,769.7	194,680,971.8	4.19
2016	7,832,046.9	196,924,141.7	3.98
2017	6,598,384.7	221,665,709.5	2.98
2018	7,572,265.1	268,918,874.0	2.82
2019	10,411,174.4	277,884,869.4	3.75
2020	11,716,003.5	198,774,325.4	5.89

المصدر : الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2006-2020) .

[26] - موفق خزعل ، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الانتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، (العدد:40) ، 2014 ، ص 56.

إن النظرة التحليلية إلى الجدول أعلاه توضح مدى التراجع في القطاع الزراعي في العراق متمثلا بتدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي ، حيث أن طيلة هذه السنوات نرى أن نسبة المساهمة كانت للناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2006 ، حيث بلغت نسبة المساهمة (5.83) ونرى بعد ذلك أن النسبة انخفضت ووصلت لأسوء مستوياتها في عام 2018 ، حيث بلغت نسبة المساهمة (2.82) ولكن عادت للارتفاع في عام 2020 حيث بلغت (5.89) ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف الزراعة في هذا السنه وزيادة الدعم المقدم من قبل الدولة مما شجع الفلاحين على زيادة إنتاجهم وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

ولكن بصورة عامة نلاحظ أن نسبة المساهمة اخذت بالانخفاض بعد عام 2015 لتصل إلى نسبة (2.82) في عام 2018 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية ومنها السياسات الزراعية غير المناسبة وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المستورد بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج من اغراق البضائع.

3- تطور نسبة الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب الغذائية

"إن العجز في الميزان التجاري الزراعي في العراق ليس وليد الساعة، وانما تمتد جذوره لسنوات، فبعد أن كان العراق يتمتع باكتفاء ذاتي من الإنتاج الزراعي خلال عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أصبح اليوم يقوم باستيراد مجموعة متنوعة من احتياجاته الغذائية(اتحاد المصارف العربية:ص21) , أن جدول (2) يوضح انخفاض قيمة الواردات تقابلها ارتفاع قيمة الصادرات للمدة(2000-2016) ورغم ذلك فأن العجز متواصل لنفس المدة وهذا يدل على قصور الإنتاج الزراعي وتخلفه , وضعف القدرة التنافسية امام الإنتاج الأجنبي, وهذا يسبب استنزاف احتياطي النقد الاجنبي , وبالتالي ضرورة الاقتراض من الخارج لسد العجز والوقوع في فخ المديونية. يتضح مما سبق أن زيادة الاستهلاك المحلي للمحاصيل الغذائية وخاصة الاستراتيجية ادت إلى حصول فجوة(عجز) واضحة في الميزان التجاري الزراعي , أن إنتاج القمح للمدة من (2000-2016) شهد تذبذبا واضحا, رافقه تذبذب نسب الاكتفاء الذاتي لنفس المدة , مصحوبا بتذبذب المتاح للاستهلاك. أما محصول الرز فقد بلغ إنتاجه (116,4) الف طن عام 2000 محققا (14,5%) من الاكتفاء الذاتي, فيما بلغ إنتاجه (277,9) الف طن عام 2016 محققا (34,8%) من الاكتفاء الذاتي, وان إنتاج الرز شهد تذبذبا واضحا أيضا كما موضح بالجدول (3) , أن تدني نسب الاكتفاء الذاتي وقصور العرض في إنتاج المحصولين (القمح والرز) جعل الالتجاء للاستيراد لتغطية الطلب الاستهلاكي في السوق المحلية, وهذا كلف الميزانية الحكومية مبالغ قدرت بـ(493,97) مليون دولار(الموازنة العامة للعراق:2015), أن هذه المبالغ الضخمة من العملات الأجنبية تشكل عجزا واضحا في الميزان التجاري , أن هذه النسبة من الاكتفاء الذاتي ما زالت دون مستوى الطموح خاصة وأن البلد يمتلك جميع المقومات الزراعية ويمكن تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي أكبر بدون الاعتماد على الواردات الزراعية ، أن إنتاج القمح بلغ (1009,91) الف طن عام 2000 وبنسبة اكتفاء ذاتي (20,8%) ارتفع إلى (1701,00) الف طن عام (2016)، وبنسبة اكتفاء ذاتي (37%) اي أن نسبة الاكتفاء الذاتي قد ارتفعت بمقدار (16,2%) في عام 2016 عما كان عليه في عام 2000 ولكن رغم ذلك فأنها نسبة متدنية ولا تسد حاجة السوق المحلية وتجعل العراق خاضعا للضغوط الخارجية للحصول على الغذاء فضلا على الأعباء المالية. وبذلك قد حقق معدل نمو قدرة (2,7%) للمدة (2000-2016).

جدول (4) الصادرات والواردات الزراعية والعجز بالميزان التجاري الزراعي العراقي(الفجوة) للمدة(2000-2016)

مليون دينار

السنوات	الصادرات	الواردات	فجوة الميزان (مقدار العجز في الميزان التجاري الزراعي)
2003-2000	7.0	2441,0	2434,0-
2004	89	2466,3	2377,3-
2005	104	1222,504	1118,504-
2006	132	1085,335	953,335-
2007	152	1075,020	923,020-
2008	159	1063,221	904,221-
2009	162	1055,180	893,180-
2010	170	1046,120	876,120-
2011	171	1034,031	863,031-
2012	174	1031,120	857,120-
2013	180	1028,201	848,201-
2014	183	1021,212	838,212-
2015	187	1019,727	832,727-
2016	190	1017,861	827,861-

المصدر 1 - جامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،سنوات مختلفة، صفحات متفرقة. 2- جمهورية العراق، البنك المركزي، التقرير السنوي ،2006،بغداد البنك المركزي العراقي ،2006، صفحات متفرقة 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ، العدد 28، 2016

جدول (5) الإنتاج والاستيراد والمتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتيلمحصولي القمح والرز في العراق للمدة (2000-2016)

الف طن

السنة	الإنتاج المحلي من القمح	الاستيراد من القمح	المتاح للاستهلاك من الإنتاج المحلي للقمح	نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح	عدد السكان مليون نسمة	الإنتاج المحلي من الرز	الاستيراد من الرز	المتاح للاستهلاك من الإنتاج المحلي للرز	نسبة الاكتفاء الذاتي للرز
	1	2	3=1+2	3)%/ 4= (1	5	6	7	8= 6+7	8)%/ 9= (6
2000	1009,91	3860	4869,09	%20,8	24086	116,4	685,04	801,44	%14,5
2001	2152,82	3880	6032,82	%35,7	24813	248,3	730,0	978,32	%25,38
2002	2511,82	3862	6373,82	%39,4	25565	206,6	765,0	971,6	%21,26
2003	1077,00	3987	6105	%29,6	26340	147,0	698,0	8140	%18,05
2004	1483,00	3998	5132	%28,9	27139	177,0	587,0	799,0	%22,15
2005	2161,6	2535,5	4697	%46	27963	292,2	433,5	725,7	%40,26
2006	2217,7	2838,5	5056,2	%43,9	28810	352,1	433,5	785,6	%44,8
2007	2136,7	2838,8	4975,5	%42,9	29682	381,2	433,5	814,7	%46,8
2008	1255,00	2963,32	4218,32	%29,7	30264	250,1	345,38	645,3	%38,7
2009	1700,00	3008,88	408,88	%36,1	32105	270,0	261,82	607,1	%44,4
2010	2111,80	2012,00	4760,80	%44	32438	297,3	21,95	687,5	%43,2
2011	1759,22	2440,69	4474,04	%37,9	33226	300,7	203,95	712,4	%42,2
2012	1311,00	2750,12	4112,00	%31	34208	297,8	204,97	801,6	%34,5
2013	1963,00	2741,00	4180,00	%46	35096	288,1	207,63	841,7	%35,3
2014	1879,00	2443,69	4372,00	%45	36005	292,1	213,81	702,3	%41,5
2015	1532,00	2280,78	4461,50	%34	36338	278,0	210,10	745,0	%37,3
2016	1701,00	2752,6	4580,20	%37	36781	277,9	223,04	797,6	%34,8

المصـــدر 1- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصـــاء، مديرية الاحصـــاء الزراعي، تشـــرين الثاني، 2011، ص7. 2 - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصـــاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصـــائية 2007،صـــفحات متفرقة 3- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الســـنوي للإحصـــاءات الزراعية لعام 2008 العدد 28 الجدول 27 ، 32 ، 36 . 4-المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الكتاب السـنوي للإحصـاءات الزراعية, مجلد 23' 24, 25' 26, 27, 28, للسنوات 2007-2016.

ان هذه المبالغ الضـخمة من العملات الأجنبية الصـعبة تشكل عجزاً واضـحاً في الميزان التجاري الزراعي، لذا كان لابد أن توظف في خدمة القطاع الزراعي وتمكنه من زيادة الإنتاجية المحصـــولية، وتقليل الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي، وخاصـة أن المنتجين الرئيسيين للقمح يقومون في بعض الاحيان في حجب كميات كبيرة من الإنتاج عن الأسواق العالمية لأسـباب سـياسـية واقتصـادية، ومع ارتفاع الاسـعار العالمية للقمح , أن القمح والرز يعدان مصـدرين مهمين من

مصـادر الغذاء للمسـتهلك العراقي وان كمية الإنتاج متذبذبة بين سـنة واخرى، مما خلق تذبذب في الاسـتيرادات التي تلبي حاجة الســوق المحلية، فيما كان الاســتيراد من الرز (223,04) الف طن عام (2016) وإنتاجه بلغ (277,9) الف طن ونســـبة اكتفاء ذاتي (34,8%) لنفس العام بينما إنتاج الرز عام 2000 بلغ (116,4) الف طن ونســـبة اكتفاء ذاتي (14,5%) ورغم زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي إذ بلغت (20,3%) عام 2016 عما كان في عام 2000 كما يوضـحه جدول 3 إلا أن هذه النســـبة متدنية والأمن الغذائي مهدد وعبأ كبيرا على الموازنة ، وان تذبذب إنتاج الرز مرتبط بتذبذب المياه بين سنة واخرى، إذ أن شحتها تقف عائقا امام زراعة الرز ، وان التزايد المستمر للسكان يخلق ضغطا متزايدا على المواد الغذائية ، مما يستدعي التوجه نحو سياسات واجراءات حكومية داعمة للإنتاج ومشجعة له من خلال حزمة من الإجراءات التي تحفز المزارعين على التوجه نحو زيادة الإنتاج، بتوفير المستلزمات المالية والتكنولوجية وتسهيل طريقة الحصول على الأسـمدة والمبيدات والمنشـطات الزراعية، والاهتمام بالإرشـاد الزراعي لتوعية المزارعين بالطرق والاسـاليب العلمية والعملية في الإنتاج الزراعي[27].

الاستنتاجات والتوصيات

3 – 1 الاستنتاجـــات

رغم الارث التاريخي للنشاط الزراعي في العراق، فأن القطاع الزراعي عانى ولايزال يعاني من مشاكل وتحديات عديدة يمكن ايجازها كالآتي:

1. لم يستطيع العراق الوصول إلى تحقيق تنمية زراعية مستدامة, وذلك لوجود الكثير من المعوقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأمنية التي عصفت في البلاد خلال العقود الماضية من القرن العشرين وبداية العقد الأول من القرن الحالي، وذلك نتيجة غياب الرؤية الواضحة والشفافية للخطط الاقتصادية وعدم اللجوء إلى معالجة السلبيات حسب سلم الأولويات، وبالتالي فأنه لا يمكن تحقيق تنمية زراعية مستدامة بمعزل عن التنمية الاقتصادية.
2. ان التحولات الاقتصادية بعد عام 2003, والتوجه نحو الية السوق لا تمثل الخيار الملائم لحالة العراق, وذلك لعدم توفر شروط المنافسة العادلة التي يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية الزراعية ,وكانت نتيجة هذا التوجه زيادة في الإغراق السلعي للمحاصيل الزراعية المستوردة فضلا عن ضعف الإنتاجية للمحاصيل الزراعية المحلية.
3. عجز كبير في تامين الأمن الغذائي للبلد من الإنتاج المحلي، وخاصة في المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية وضعف القدرة التنافسية للإنتاج النباتي والحيواني على النطاق الداخلي والخارجي ،اذ أن سياسة الانفتاح الاقتصادي وغياب .
4. التعريفة الكمركية بعد عام 2003 ادى إلى تدمير وتخريب القطاع الزراعي، بصورة كبيرة، وذلك لان هذا القطاع كان محمياً من المنافسة الأجنبية ،فلما فتحت الحدود فأن هذا القطاع قد تعرض إلى منافسة شديدة من حيث الكمية والنوعية.

27 – مزاحم ماهر علي و سعد أحمد عبد الرحمن,(2019). الأمن الغذائي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق Route . Education and Social Science Journal, 41(1), p. 229-254. Doi: 777 651.

5. ان غياب الدور الريادي للإرشاد الزراعي وجهل الكثير من الفلاحين وتمسكهم بالعادات والتقاليد الاجتماعية القديمة أدى إلى زيادة تحطيم وتخريب القطاع الزراعي الأمر الذي انعكس على إنتاجية الدونم من الأرض الزراعية وإنتاجية الحيوانات من اللحوم ومشتقات الالبان... وغيرها.

6. ان عدم وضوح الرؤية والشفافية في تنفيذ قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 قد أدى إلى تلكؤ عمل القطاع الخاص واحجام الكثير من المستثمرين من الاستثمار في القطاع الزراعي. وازدادت الامور سوءاً عندما تتضارب الصلاحيات بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية في المحافظات من جهة وبين المحافظات والوزارات المختصة من جهة اخرى.

7. ان عدم استعمال البذور المحسنة ذات الاصناف العالية الإنتاجية بحيث تتلائم مع ظروف العراق المناخية، مما أثر على إنتاجية الأرض الزراعية وغلة الدونم الواحد، وكذلك التوقف عن استيراد السلالات الحيوانية ذات النوعيات العالية من إنتاجية اللحوم أو مشتقات الالبان، كل ذلك قد أثر بشكل كبير على المعروض منها في السوق المحلية ولجوء الحكومة إلى سد النقص عن طريق الاستيراد, وان سياسة الحكومة قادت إلى تعطيل النشاط الإنتاجي في القطاع الزراعي, فضلا على عجزها عن ادخال التكنولوجيا الحديثة بهذا القطاع وبسبب هذا تراجعت الإنتاجية والإنتاج بشكل كبير بالقطاع الزراعي.

8. ضعف البنى التحتية المتعلقة بالإنتاج الزراعي والحيواني وخاصة في مجال الطرق والمواصلات والنقل والطاقة والتقنيات الزراعية الحديثة , واستخدام الفلاحين لوسائل بدائية نسبيا بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة.

3 – 2 التوصيـــــات

إن القطاع الزراعي يمتلك موارد كثيرة تجعله من القطاعات القائدة في دعم وتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي ودعم الاقتصاد الوطني وبالتالي سوف يؤدي إلى خلق فرص العمل الملائمة, ولكي يكون القطاع الزراعي هو العمود الفقري بالاقتصاد لذا لابد من التوجه نحو اتباع الآتي:

1. تقديم الدعم والتمويل والقروض وتوفير البذور المحسنة والتقاوي والأسمدة والتقنيات الزراعية بأسعار مناسبه للمزارعين من أجل زيادة معدلات الإنتاج الزراعي وزيادة الإنتاجية للأرض والعمل وراس المال في القطاع الزراعي.

2. توفير البيئة الملائمة لعمل القطاع الخاص الوطني وكذلك الاجنبي، حتى يقوم بدور أكثر فاعلية، عن طريق سن التشريعات والقوانين الداعمة للنشاط الخاص بشرط أن لا تؤثر على استغلال موارد البلد ونهب ثرواته، وذلك من خلال المشاركة الفعلية للقطاع الخاص مع القطاع العام وخلق توليفة مثلى لعمل القطاعين معاً, من أجل تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

3. اهميه ادخال التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي في العراق وذلك من خلال دعم الحكومة للمزارعين وفق ضوابط معينه تستنبط من صلب واقع القطاع الزراعي واحتياجاته الضرورية ,بحيث يضمن مراعاة النشاط الزراعي في العراق أن يكون نشاطا كثيف العمل ,ولذلك يجب أن تراعى هذه الفقرة عند استخدام التكنولوجيا الحديثة.

4. وضع إستراتيجية متكاملة من شأنها إنتاج الغذاء في العراق وسد الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الخارج لتوفير الغذاء وتطوير السياسة الزراعية الشاملة والتي تندمج مع سياسة الغذاء والسياسة الزراعية والسياسة المائية وسياسة اداره الموارد الطبيعية والبيئية بشكل فعال ومنتظم يتلاءم مع سياسة تنمية السوق المالية.

5. التأكيد على وضع استراتيجية متكاملة لتكوين الخزين الاستراتيجي وخاصة في محاصيل الحبوب من أجل مواجهه حالات العجز أو النقص الطارئة رغبه في تحقيق الأمن الغذائي في العراق.

6. العمل بشكل جدي على وضع سياسات وخطط لصيانة الأراضي الزراعية واستصلاحها، وتخليصها من الملوحة وارتفاع المياه الجوفية، وذلك من خلال تطوير وصيانة قنوات الري والبزل، وتوفير ادارة ناجحة للمياه و المحافظة عليها من الهدر من خلال تطوير السدود المقامة فعلاً، والعمل على بناء السدود لمنع هدر المياه الحلوة إلى الخليج العربي ومنع تدفق المياه المالحة إلى الأراضي الزراعية، كذلك العمل على تطوير الأهوار واستغلالها، كمستودعات كبيرة لخزن المياه بعد اجراء دراسات مستفيضة عليها ووضع السدود الترابية والبوابات التي تنظم دخول وخروج المياه. فضلا عن استغلالها اقتصادياً كأحواض عملاقة لتربية الاسماك وانواع كثيرة من الحيوانات والطيور... التي تتلاءم مع ظروف هذه المناطق.

7. اتباع إستراتيجية عملية للبحوث الزراعية طويلة المدى تشمل جميع النشاط الإنتاجي الزراعي والحيواني وتسويقه وتمويله وتخزينه، وتوفير الكوادر العلمية لها مع الاستعانة بالخبرات العربية والأجنبية من خلال مراكز البحوث الدولية والإقليمية والعمل على استحداث قاعدة بيانات واضحة وشفافة عن القطاع الزراعي في العراق، تشمل تفاصيل حقيقية وجدية عن الأراضي الزراعية والمياه والكوادر البشرية والمناخ وغيرها.

المصادر

(1) إياد كاظم عيدان الطائي ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد ، 2010 ، ص 137.

(2) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993، نيويورك، الامم المتحدة ، 1993 ، ص3.

(3) بلاسم جميل خلف ، أهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014 ، ص 5-6 , ص7.

(4) البنك الدولي ، الزراعة من أجل التنمية"، تقرير عن التنمية الزراعية عام 2013، واشنطن، البنك الدولي ، 2013،ص24.

(5) البنك الدولي،" العولمة الشاملة والمستدامة" ، التقرير السنوي ، واشنطن ، البنك الدولي ، 2008، ص16 .

(6) بهجت محمد ابو النصر ، " دور الاستثمار في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في المنطقة العربية" ، وقائع المؤتمر الدولي للتنمية الزراعية المستدامة والبيئة في الوطن العربي للمدة 14-16 اكتوبر ، 2003 ، الاردن ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2003 ، ص308 .

(7) د. سالم توفيق النجفي، "التنمية الاقتصادية الزراعية" ، الموصل ، مطبعة دار الكتب للطباعة، والنشر ، 1987 ، ص 190- 193 .

(8) د. سالم توفيق النجفي، د. اياد بشير، "البيئة والتنمية الاقتصادية مقاربات اقتصادية معاصرة" ، مجلة تنمية الرافدين ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، المجلد (25), العدد (73) ، 2003 ، ص40-41 .

(9) د. صلاح عبد الحسن، "الاطار المفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة ،2000 ، ص80 .

(10) د. عبد الجبار محمود، "التنمية والتنمية البشرية المستدامة النشوء والارتقاء الاشكالي"، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها قسم الدراسات الاقتصادية، بغداد، بيت الحكمة ، 2000 ، ص108 .

(11) د. فليح حسن خلف ، " اقتصاديات الوطن العربي" ، الاردن، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، 2004، ص118.

(12) د. محمد عبد البديع ، " اقتصاد حماية البيئة" ، مجلة مصر المعاصرة ، مصر ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع ، العددان ، 419، 420، 1990 ، ص12 .

(13) د. محمود الاشرم ، " التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة" ، الطبعة الأولى ، لبنان ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2007 ، ص50 .

(14) زينة اكرم عبد اللطيف النداوي ، تحليل القطاع الزراعي في العراق واسباب تدهوره للمدة (1990-2010) ، وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء ، 2011، ص 18.

(15) سلام منعم زامل الشمري ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:18) ، جامعة واسط ، 2015 , ص5.

(16) سلام منعم زامل الشمري ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:18) ، جامعة واسط ، 2015 , ص5.

(17) عبد الخالق عبد الله، " التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية, العدد (167) ، 1992 ، ص239 , ص245.

(18) علاء وجيه مهدي ، "دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق محافظة نينوى أنموذجا " ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، 2005، ص4, ص6.

(19) علي , مزاحم ماهر ، الإنتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990-2010) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (العدد:38) ، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، 2012 ,ص 4.

(20) المجموعة الإحصائية 2020-2021 – الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط – بغداد – العراق.
https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1377

(21) المجموعة الإحصائية لعامي 2012 – 2013 (2) –الجهاز المركزي للإحصاء, وزارة التخطيط – بغداد – العراق.
https://cosit.gov.iq/ar/2013-12-09-10-10-40

(22) مزاحم ماهر علي و سعد أحمد عبد الرحمن,(2019). الأمن الغذائي ودوره في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة في العراق.651 777 Route Education and Social Science Journal, 41(1), p. 229-254. Doi: .

(23) موفق خزعل ، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الإنتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، (العدد:40) ، 2014 ، ص 56.

)Michael Todaro, "Economic Development" New York, University, Lon moan. London, 24 P 72. 1997.